

قرار رقم (٣٤٤) لسنة ٢٠١٠

بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص

للعاملين بمعهد التأمين للدراسات المعنوية

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية .

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٢٥) لسنة ١٩٩٣ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بمعهد التأمين للدراسات المعنوية برقم (٤٥٥) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضري اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدتين في ٢٠٠٩/٨/٣٠ ، ٢٠١٠/١/١٩ ، بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة

وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة

٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من

الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة المؤرخة

٢٠١٠/٦/٨ .

قرر

أولاً : يستبدل بنصوص المادتين (٧ ، ٨) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) والمادة (١٧) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمادة



(٢٣) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمواد (١/٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ،) من الباب التاسع (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته) والمادتين (٥٠ ، ٥٥) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصوص التالية :-
الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٧)

زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :

(أ) انتهاء الخدمة بسبب :-

١- بلوغ سن التقاعد القانونية (٦٠ عاماً) .

٢- الوفاة .

٣- العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى) .

٤- النقل (الإجبارى -الإختيارى) .

٥- الاستقالة من الخدمة .

٦- الفصل من الخدمة .

٧- المعاش المبكر .

(ب) انتهاء العضوية من الصندوق بسبب :

١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق .

٢- الفصل من الصندوق : ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناء على

تحقيق كتابى يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسى .

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال

مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ زوال صفة العضوية ويجوز لمجلس الإدارة قبول

العضو الذى زالت صفة عضويته واعتباره عضواً بذات الصفة إذا زالت أسباب

زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة

العضوية خمس سنوات على أن يقوم برد الميزة التأمينية السابق صرفها له وسداد

جميع الاشتراكات المستحقة عليه مثمرة بمعدل استثمار سنوى طبقاً للمعدل السوار

بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون

إعادة العضوية وجوبية إذا كان زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو .



مادة (٨) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً وفي حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوي من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ إعادته عن خمس سنوات .

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٧) :

توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية على الوجه التالي:-

- ١- ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.
- ٢- ١٠% على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا يزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة عن ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات .
- ٣- ٢٠% على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا يزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .
- ٤- ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق .
- ٥- ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .
- ٦- ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية أو عينية للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على منح القرض ، على أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية .



٤٦٠٧٦

- ٧- ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملية المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق .
- ٨- ١٠% على الأكثر فى استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التى أنشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٣) :

- يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية:-
- ١- سجل العضوية .
 - ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .
 - ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ويقيده به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التى تطرأ عليها .
 - ٤- سجل الإيرادات .
 - ٥- سجل الاشتراكات .
 - ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .
 - ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً .
 - ٨- سجل قروض الأعضاء .
- يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلى بالنسبة لبعض السجلات وعلى أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .

الباب التاسع : (حل الصندوق أو ادماجه أو تصفيته)

مادة (٤٥) :

- يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية شطب تسجيل الصندوق في الأحوال الآتية :
- ١- اذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه في المادة (٢٠) أن أموال الصندوق لا تكفي للوفاء بالتزاماته .



مادة (٤٦) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله .

كما يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاج اللجنة من عملها .

ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .

مادة (٤٨) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٠) :

يؤدي الصندوق للهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد في الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة ووفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك في موعد غايته نهاية الشهر الثالث من إنتهاء السنة المالية للصندوق .

مادة (٥٥) :

يرجع في شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري وملاحقه (إن وجدت) ، وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالي للصندوق .

إضافة بند جديد (ط) للمادة (٤) من الباب الأول (بيانات عامة) ومادة جديدة برقم (١٧ مكرر) للباب الرابع (النظام المالي للصندوق) ومادة جديدة برقم (٤٣ مكرر) للباب الثامن (التعديل على النظام الأساسي) نصهم كالتالي :



٤٦٠٧٦

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٤) :

في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :

ط- الاشتراكات المدفوعة :

هي كافة الاشتراكات المسددة من العضو فقط .

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٧ مكرر) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .

الباب الثامن : (التعديل على النظام الأساسي)

مادة (٤٣ مكرر) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

مادة (٢) : يسري هذا القرار اعتباراً من ٢٠٠٩/٨/٣٠ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د . عادل منير
عادل
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

QF-762-02

بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بمعهد التأمين للدراسات المعدنية
وفقاً لقراري الهيئة رقمي (٣٤٣/٣٤٤) لسنة ٢٠١٠

النص المعدل	النص الحالي
<u>الباب الأول : (بيانات عامة)</u> <u>مادة (٤) :</u> في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ : ح- أجر الاشتراك : هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجدول الأجر المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة في ٢٠٠٩/٧/١ متضمناً العلاوات الخاصة التي تم ضمها للأجر الأساسي حتى هذا التاريخ ومجرداً من أية إضافات بخلاف العلاوات الدورية وعلاوات الترقية والعلاوات التشجيعية المعمول بها وبحد أقصى ٣% سنوياً ومضافاً إليه العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٥ اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ والعلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ والعلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧ اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ والعلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٨ اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للسند وق واعتمادها من الهيئة . ط- الاشتراكات المدفوعة : هي كافة الاشتراكات المسددة من العضو فقط .	<u>الباب الأول : (بيانات عامة)</u> <u>مادة (٤) :</u> في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ : ح- أجر الاشتراك : هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجدول الأجر المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة في ٢٠٠٥/١/١ مضافاً إليه العلاوات الخاصة التي تم ضمها للأجر الأساسي حتى ذلك التاريخ بالإضافة إلى العلاوات الدورية وعلاوات الترقية المعمول بها على ألا يزيد أجر الاشتراك في أي سنة عن ٣% من أجر السنة السابقة ومضافاً إليها العلاوات الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ ، ١٨ لسنة ٢٠٠١ ، ١٤٩ لسنة ٢٠٠٢ ، ٨٩ لسنة ٢٠٠٣ ، ٨٦ لسنة ٢٠٠٤ كل في حينه ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند تقريرها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة . ط- لا يوجد .



٤٦٠٧٦

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٧) :

زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :-

أ- انتهاء الخدمة بسبب :-

١- بلوغ سن التقاعد القانونية .

٢- الوفاة أثناء الخدمة .

٣- العجز المنهى للخدمة .

٤- انتهاء الخدمة لأسباب أخرى .

(ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :-

أ- الاستقالة من الصندوق

ب- الفصل من الصندوق : ويكون بقرار من مجلس

إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابى لارتكاب العضو

ما يخالف أحكام النظام الاساسى . ويخطر العضو

بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم

الوصول خلال فترة لا تجاوز شهر من تاريخ زوال

صفة العضوية ويجوز لمجلس الادارة قبول العضو

الذى زالت عضويته وأعتبره عضوا بذات الصفة اذا

زالت أسباب زوال الصفة ، بشرط الا تتجاوز المدة من

تاريخ زوال العضوية الى تاريخ إعادة العضوية خمس

سنوات ، على أن يقوم بسداد الميزة التأمينية السابق

صرفها ، وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مستثمرة

بعائد استثمار يعادل تكلفة الفرصة البديلة .



٤٦٠٧٦

الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٧) :

زوال صفة العضوية :

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :

أ) انتهاء الخدمة بسبب :-

١- بلوغ سن التقاعد القانونية (٦٠ عاماً) .

٢- الوفاة .

٣- العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى) .

٤- النقل (الإجبارى-الإختيارى) .

٥- الاستقالة من الخدمة .

٦- الفصل من الخدمة .

٧- المعاش المبكر .

(ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :

١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق .

٢- الفصل من الصندوق : ويكون بقرار من مجلس

إدارة الصندوق بناء على تحقيق كتابى يثبت فيه

ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسى .

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب

موصى عليه بعلم الوصول خلال مدة لا تجاوز شهراً

من تاريخ زوال صفة العضوية ويجوز لمجلس الإدارة

قبول العضو الذى زالت صفة عضويته وأعتبره عضواً

بذات الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا

تتجاوز المدة من تاريخ زوال العضوية إلى تاريخ إعادة

العضوية خمس سنوات على أن يقوم بررد الميزة

التأمينية السابق صرفها له وسداد جميع الاشتراكات

المستحقة عليه مثمرة بمعدل استثمار سنوى طبقاً

للمعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون إعادة

العضوية وجوبه إذا كان زوال صفة العضوية خارج
عن إرادة العضو .

مادة (٨) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين
يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موسى عليه بضرورة
السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايته شهر من
تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً - في حالة استعداده
لسداد الاشتراكات المتأخرة - يحصل ريع استثمار
سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الاداء يعادل
تكلفة الفرصة البديلة وبشرط ألا تزيد المدة من تاريخ
فصله إلى تاريخ أعادته عن خمس سنوات .

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٩) :

تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :
(أ) في حالة انتهاء الخدمة بسبب :
- بلوغ سن التقاعد القانونية (٦٠ عاماً) .
- الوفاة .
- العجز الكلي المستديم .

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة
عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع شهر
ونصف الشهر من أجر الاشتراك المحدد بالمادة (٤/ح)
عن كل سنة اشتراك بالصندوق .
- الحد الأدنى لميزة الوفاة أو العجز الكلي المستديم
خمس أشهر من ذات الأجر .

مادة (٨) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين
يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موسى عليه بضرورة
السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايته شهر من
تاريخ إخطاره اعتبر مفصولاً - في حالة استعداده
لسداد الاشتراكات المتأخرة - يحصل ريع استثمار
سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الاداء يعادل
تكلفة الفرصة البديلة وبشرط ألا تزيد المدة من تاريخ
فصله إلى تاريخ أعادته عن خمس سنوات .

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٩) :

تصرف المزايا التأمينية في الحالات الآتية :-
١- إذا انتهت خدمة العضو بسبب :
١- بلوغ سن التقاعد القانونية .
٢- الوفاة .
٣- العجز الكلي المستديم المنهي للخدمة .

يلتزم الصندوق بأن يؤدي للعضو أو لمن يحددهم
لورثته الشرعيين بحسب الاحوال مبلغاً تأمينياً بحسب
بواقع أجر شهر ونصف من أجر الاشتراك الأخير عن
كل سنة اشتراك بالصندوق .
ويكون الحد الأدنى لميزة الوفاة أو العجز الكلي
المستديم خمسة شهور من أجر الاشتراك الأخير .
وبالنسبة لحالات استحقاق امزايا التأمينية بسبب الوفاة
أو العجز الكلي المستديم المنهي للخدمة اعتباراً من



١٩٩٣/٣/١ يتم صرف المزايا بنسبة ١ : ١٢ من قيمتها عن كل شهر تم سداد اشتراكاته وذلك على أن يتم صرف المزايا بكامل قيمتها اعتباراً من ١٩٩٤/٣/١ .

مادة (١٠) :

في حالة انتهاء الخدمة بسبب الفصل أو الاستقالة أو النقل بناء على رغبة العضو :

١- إذا قلت مدة الاشتراك الفعلي للعضو بالصندوق عن عشر سنوات يصرف إجمالي الاشتراكات المدفوعة .

٢- في حالة مضي مدة اشتراك فعلي بالصندوق عشر سنوات فأكثر :

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية وفقاً للمادة (١/٩) عاليه على أن تخفض بواقع ٨% عن كل سنة أو جزء من السنة متبقية على بلوغ العضو سن الستين وبعد أدنى إجمالي الاشتراكات المسددة منه .

مادة (١٠) :

في حالة انتهاء الخدمة بسبب الفصل أو الاستقالة أو النقل بناء على رغبة العضو :

١- كما هو .

٢- إذا كانت مدة الاشتراك الفعلي للعضو بالصندوق عشر سنوات فأكثر :

تحسب الميزة تأمينية وفقاً للمادة (١/٩) ثم تصرف وفقاً للجدول التالي :

السن في تاريخ انتهاء الخدمة	النسبة المستحقة من الميزة التأمينية
٣٠ سنة	٨%
" ٣١	٨%
" ٣٢	٩%
" ٣٣	١٠%
" ٣٤	١١%
" ٣٥	١٢%
" ٣٦	١٣%
" ٣٧	١٤%
" ٣٨	١٥%
" ٣٩	١٦%
" ٤٠	١٨%



٤٦٠٧٦

%١٩	" ٤١
%٢١	" ٤٢
%٢٣	" ٤٣
%٢٥	" ٤٤
%٢٧	" ٤٥
%٣٠	" ٤٦
%٣٣	" ٤٧
%٣٦	" ٤٨
%٣٩	" ٤٩
%٤٢	" ٥٠
%٤٦	" ٥١
%٥٠	" ٥٢
%٥٥	" ٥٣
%٦٠	" ٥٤
%٦٥	" ٥٥
%٧١	" ٥٦
%٧٧	" ٥٧
%٨٤	" ٥٨
%٩٢	" ٥٩

- الحد الأدنى للمزايا في جميع الأحوال الاشتراكات المسددة من العضو .

- تحسب الميزة التأمينية طبقاً للنظام الأساسي للصندوق حتى سن العضو في تاريخ انتهاء الخدمة مضروباً في النسبة المقابلة لهذا السن .

مادة (١٣ مكرر) :

في حالة الخروج الجماعي أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات



٤٦٠٧٦

مادة (١٣ مكرر) :

لا توجـد

الجماعية أو بسبب العجز الصحى :
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء
الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة .

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٦) :

تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتى :-
د- موارد سنوية بواقع ثلاثون ألف جنيه ويشترط
لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد
بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو
عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة
الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد
دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالى واعتمادها من
الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه
الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو
كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا
التأمينية .

مادة (١٧) :

توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على
الوجه التالى :-
١- ٣٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو
مضمونة .

٢- ١٠% على الأكثر فى سندات قابلة للتداول فى
سوق الأوراق المالية وبشرط ألا يزيد قيمة المستثمر
فى سندات صادرة عن جهة واحدة عن ٥% من
جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة
المصدرة للسندات .

٣- ٢٠% على الأكثر فى أسهم قابلة للتداول فى سوق
الأوراق المالية أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٦) :

تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتى :-
د-

لا يوجد

مادة (١٧) :-

أولاً : توظف أموال الصندوق وفقاً لأحكام المادة رقم
(١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين
الخاصة .

ثانياً : يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك
المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا
يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط
للصرف فى جميع الأحوال التوقيع من رئيس
مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه
بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .



- ألا يزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم .
- ٤- ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق .
- ٥- ١٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أي عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة .
- ٦- ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية أو عينية للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو في حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على منح القرض ، على أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية .
- ٧- ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملية المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق .
- ٨- ١٠% على الأكثر في استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة .
- مادة (١٧ مكرر) :
- يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف في جميع



٤٦٠٧٦

مادة (١٧ مكرر) :

لا توجد

الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه .

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٣) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية:-

١- سجل العضوية .

٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق ويقيّد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها .

٤- سجل الإيرادات .

٥- سجل الاشتراكات .

٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .

٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً .

٨- سجل قروض الأعضاء .

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلى بالنسبة لبعض السجلات وعلى أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها .



٤٦٠٧٦

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (٢٣) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :-

١- سجل العضوية .

٢- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق وتقيّد به استثمارات الصندوق بالتفصيلات والتغيرات التي تطرأ عليها .

٤- سجل الإيرادات .

٥- سجل الاشتراكات .

٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا .

٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً .

٨- سجل سلفيات الأعضاء .

ويجب أن تعتمد هذه السجلات من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قبل استخدامها ويتم الاعتماد دون مقابل .

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق وادماج سجلات الإيرادات والمصروفات وفقاً لذلك وبعد موافقة الهيئة على ذلك .

الباب الثامن : (التعديل على النظام الاساسى)

مادة (٤٣ مكرر) :

لا توجد

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤٥) :

يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين شطب تسجيل الصندوق فى الاحوال الآتية :-
١- اذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه فى المادة (١٩) أن أموال الصندوق لا تكفى للوفاء بالتزاماته .

مادة (٤٦) :

يصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قرارا بتصفية الصندوق وشطب تسجيله .
كما يصدر قرارا بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها .



مادة (٤٨) :

٤٦٠٧٦
يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .
وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة (٢١) من القانون ، كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتوارى عن

الباب الثامن : (التعديل على النظام الاساسى)

مادة (٤٣ مكرر) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناء على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التى تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق .

الباب التاسع : (حل الصندوق أو إدماجه أو تصفيته)

مادة (٤٥) :

يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية شطب تسجيل الصندوق فى الاحوال الآتية :
١- اذا تبين من نتيجة الفحص المنصوص عليه فى المادة (٢٠) أن أموال الصندوق لا تكفى للوفاء بالتزاماته .

مادة (٤٦) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله .
كما يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء اللجنة من عملها .

ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها .

مادة (٤٨) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته إلى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها فى المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتوارى عن المركز المالى للصندوق

المركز المالي للصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٠) :

يؤدي الصندوق الى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع واحد فى الألف من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وذلك فى موعد غايته شهر فبراير من كل عام .

مادة (٥٥) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوى للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام الى التقرير الاكتوارى بفحص المركز المالي للصندوق .



٤٦٠٧٦

المندمج والصندوق الدامج على أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء .

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٠) :

يؤدي الصندوق للهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة بواقع (واحد فى الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة ووفقاً للموارد الواردة بتمودج (٣) صناديق وذلك فى موعد غايته نهاية الشهر الثالث من إنتهاء السنة المالية للصندوق .

مادة (٥٥) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوي للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام الى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت) ، وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالي للصندوق .

- تسري هذه التعديلات إعتباراً من ٢٠٠٩/٨/٣٠ .